



اسم المقال: دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي (دراسة نظرية)

اسم الكاتب: م.د. بسمة خليل الاوقاتي، م. سعد السعدي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/6983>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/04 15:59 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي (دراسة نظرية)

المدرس

سعد السعدي^(*)

المدرس الدكتور

بسمة خليل الاوqاتي^(**)

أولاً : مدخل (Introduction)

(إذا عرفت نفسك و عرفت عدوك فليس هناك ما يدعو إلى إن تخاف نتائج مئة معركة ، و إذا عرفت نفسك و لم تعرف العدو فأناك ستقاومي من هزيمة مقابل كل نصر، و إذا لم تعرف نفسك و لا عدوك فأناك أحمق و سوف تواجه هزيمة في كل معركة) .

في عالمنا اليوم و نتيجة التطور التكنولوجي المائل صار أكثرنا يحمل جهاز هاتف نقال مزود بكاميرا كفؤة و لديه بطريقة أو بأخرى نقطة اتصال بالإنترنت (Internet) و خلال لحظات يستطيع تصوير ما يشاهده أمامه و يرسله إلى العالم عبر موقع الانترنت و بصورة فورية تقريباً. و إذا كان يتمتع بقدر من المعرفة بالبرمجيات (Software) فإنه سيكون قادرًا على إنتاج صور و أفلام ممنتجة أو متلاعب بها ثم تكون معروضة على الملايين. صار الحدث يحدث في أقصى أقصى الأرض فتنقله لنا محطات التلفزيون الفضائية و شبكات الإنترنت بشكل مباشر و خلال زمن قصير جداً. مثل هذه الاعمال ساهمت بنشر أخبار و فضائح و إحداث أفعال و ردود أفعال لم يكن أحد يتخيّل في السابق حدوثها. هكذا انتشرت فضيحة سجن أبو غريب ، و هكذا كشف لنا الأسترالي جولييان بول أسانج (Julian Paul Assange) عبر موقع

^(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

^(**) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

١- مقوله للمفكر الاستراتيجي الصيني الشهير صن تزو (٤٩٦ - ٥٤٤ ق.م) نقلًا عن عبد اللطيف المياح ، المعلوماتية وعملية صنع القرار السياسي الخارجي ، مجلة الأمن القومي ، العدد الأول ، بغداد ١٩٨٦ ، ص ٤٩.

ويكيليكس بعض الأسرار و الخبراء ، و هكذا انتشرت و لا زالت تنشر أخبار الإحتجاجات الشعبية في تونس ومصر ولibia واليمن وسوريا وهكذا ساهمت هذه الأشياء في إذكاء جنوة الأحداث ودفعها بإتجاهات معينة و إحداث تغييرات سياسية وإستراتيجية كبيرة. كل هذه التطورات المائلة بنيت و أقيمت على أكتاف التطور في تكنولوجيا الإتصالات Information Technology) و تكنولوجيا المعلومات (Communications Technology). لقد إتخذت المعلومات دوراً متعاظماً في عالم اليوم بفضل التطورات العلمية والتكنولوجية وعلى أكثر من صعيد، ويتوقع لها أن يتوازى دورها بشكل أكبر في المستقبل القريب مما يفرض على المختصين العودة بإستمرار لمناقشة هذا الجانب الحساس والخطير، المتعدد والمتطور وبحث حروبه وأثاره في حقل السياسة الخارجية.

إن هدف العلم وكما هو معلوم الوصول إلى تحقيق ثلاثة أشياء رئيسة تتعلق بمادته أو موضوعه ، و هي التوصيف و التفسير و التنبؤ ، أي وصف الظاهرة و تفسيرها و التنبؤ بما يتربّع عليها. و في هذا الإطار يستخدم الدارس أو الباحث عدداً من الأدوات المعرفية الأساسية التي تعاونه في عمله و في صياغة و عرض النتائج التي يتوصّل لها. و من تلك الأدوات ما يعرف بالتعاون في عمله و في صياغة و عرض النتائج التي يتوصّل لها. و من تلك الأدوات ما يعرف بالمنهج (Theory) و منها ما يعرف بالمنهج (Method) و منها ما يعرف بالموديل أو النموذج (Model / Paradigm) أو المقاربة (Approach). و قد يحدث لدى البعض و في بعض الأحيان تداخل أو خلط في استخدام الأدوات المعرفية أثناء البحث و الدراسة أو في أثناء الصياغة و التعبير عن النتائج أو في أثناء النشر ، أو ربما يحدث مثل ذلك الانطباع لدى الآخرين عند الاطلاع. فما يستخدم كمنهج للإستقصاء و البحث قد يفهم على أنه إتزام ابتدائي بنظرية ما أو تبني لمفهوم و ترتيب نظري معين بما ينحرف بالباحث عن إلتزاماته و إنضباطه و تقيده بشروط البحث العلمي المعروفة مما يضيق أفق الرؤيا الواسع أمامه. هذا الكلام قد يbedo من الضروري الإشارة إليه و التذكير به و نحن ننوي خوض غمار البحث في قضية مستخدمين منهجاً تحليلياً مرتبطاً بالموضوع فيما يbedo و كأننا نميل نحو إتجاه نظري معين أو نظرية تفسيرية بذلك و هذا ما لا يحتويه البحث أصلًا و لا يقصد الباحث إبتداءً. إن منهج صنع القرار (Decision Making Method) ذاته و حين تم إدخاله إلى حقل بحوث السياسة

الخارجية في نهاية خمسينيات القرن الماضي ثم ما تلا ذلك من تطورات متواصلة أدخلت عليه لم يكن ليقصد به أن يكون نظرية معللة ومفقرة للسياسة الخارجية تهدف إلى إبراز دور شخصية صانع القرار و تحفيز أدوار بقية العوامل الأخرى بقدر ما قصد منه أن يكون أداة فحص ومنهج تحليلي يوضع أمامه المفصل الأساسي والجوهرى في عملية صنع السياسة الخارجية و هو عملية صنع القرار ليتم من خلاله وعبره التعرف على كل العناصر والعوامل الداخلية والخارجية الأساسية والرئيسة التي تشتراك في صناعة القرار السياسي الخارجي وحجم و دور وتأثير كل منها على القرار. كذلك قصد منه ملاحة ديناميكية هذه العملية وعدم إهمال تفاصيلها في المديات الزمنية القصيرة (Macro) والقفز إلى إستنتاجات أكثر عمومية وإنحصرًا للوقائع (Micro)^١. ورغم قدم هذا المنهج نسبياً إلا أنه ما زال حيوياً ويستأثر بإهتمام متزايد كمنهج للدراسة والتحليل يستخدم في العلوم الاجتماعية و منها علم النفس الاجتماعي و علم الاجتماع و الاقتصاد و إدارة الأعمال الذي نشأ فيه أولاً و الطب النفسي و العلوم السياسية^٢ و ذلك لما له من قدرة على كشف التفاصيل الصغيرة و الدقيقة و المهمة و الخروج باستنتاجات و تفسيرات واقعية و ديناميكية متعددة بإستمرار بما يخدم في تطوير مختلف الرؤى و النماذج و المقاربات و النظريات في حقل السياسة الخارجية و العلاقات الدولية.

إن عملية صنع القرار لا سيما ما يتعلق منها بالبيئة الخارجية للدولة تتعرض إلى جملة من الضغوط المختلفة و تسعى لتحقيق عدد من الغايات المختلفة. و يعد كل جانب من هذه الضغوط متغيراً قائماً بذاته ، يتميز بالسمات الالزمة التي تمكّنه من ممارسة التأثير. لذلك فإن عملية صنع القرار السياسي الخارجي و التي تعكس اهداف السياسة الخارجية للدول صارت شديدة التأثير بمحصلة مجموعة التغييرات أو أحدها و التي بنجاحها فإنها تعمل على تعزيز عناصر قوة الدولة بقوة مضافة أو العكس بالعكس، و باتت تمثل محددات للسياسة الخارجية للدول و بالشكل الذي يجبر صناع القرار على عدم تجاوزها عند اتخاذ قراراً لهم بل يجدون أنفسهم ملزمين

^١- أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و الترجمة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٨

^٢- خالد إسماعيل سرحان ، دور المعلومات في صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٣.

أكثر فأكثر على اتخاذ بعضها أولوية على باقي الاعتبارات و المعطيات المؤثرة في عملية صنع القرار (مع ان هذا ليس بقاعدة) ومن اهم هذه المتغيرات، متغير المعلومات (Information). إن البشر (افراداً و مؤسسات) في بحث دائم و دؤوب عن المعلومات يدفعهم و يحفزهم وعي متزايد بضرورة ضمان حد مرضٍ منها لتأمين وجودهم واستباق مختلف أنواع التهديدات الفيزيائية و الكيميائية و البيولوجية ، الطبيعية منها و الصناعية الموجهة ضدهم ، و الاستعداد لمواجهتها ، و لتسهيل عملية ادارة الدولة و مختلف أنواع المؤسسات ، على ان تكون تلك المعلومات التي يعتمد عليها صناع القرار القدرة التامة على تلبية احتياجاتهم عن طريق صياغتها في اطار نظام معلوماتي شامل و متكمال قائم على اسس علمية سليمة.

لقد أصبح المضي بعملية صنع القرار السياسي الخارجي دون الارتكاز على المعلومات الصحيحة و الدقيقة أمراً يفقد القوى صانع القرار ميزة الاستفادة من متغير جوهري و حاسم لضمان تحقيق المدفء بل وربما يقود ذلك الى التعرض لتقديرات خاطئة و الوقوع في نتائج القرارات غير موفقة ، لا سيما في ظل عالم أصبحت فيه الأحداث و المتغيرات السياسية فضلاً عن بقية المتغيرات أكثر تداخلاً و تعقيداً وأكثر سرعةً و غموضاً من ذي قبل مما يتطلب زيادة الجهد لجمع المزيد من المعلومات عن نوايا و تحركات و آثار قرارات الأصدقاء قبل الأعداء حرصاً على إنجاح القرارات السياسية الخارجية المتعلقة بإنجاز أهداف المصلحة الوطنية خصوصاً أثناء الأزمات. والحقيقة إن الحاجة إلى المعلومات بالنسبة لصناع القرار تتزايد بصورة مستمرة كلما إتسعت وتعقدت غaiات و مجالات القرارات المطلوبة. وإنطلاقاً من الدور الخطير الذي بات تمثله المعلومات في صنع قرار ناجح من عدمه إزاء البيئة الخارجية المتمثلة بالعالم ووحداته المتمثلة بالدول، أو البيئة الداخلية الخاصة بالدولة التي تم صنع القرار في إطارها تأتي أهمية البحث، الذي ينطلق من إشكالية و يحاول البرهنة على فرضية.

فالإشكالية تتلخص بسؤال رئيس هو: هل هناك أثر للمعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي؟ وما هي نوعية ذلك الإثر؟ أما الفرضية والتي هي بمثابة حل أولي لمشكلة البحث وإدعاء يدعى الباحث و يحاول البرهنة عليه فهي: هناك أثر طردي للمعلومات في عملية

صنع القرار، بمعنى كلما توفرت المعلومات الالازمة عن الموقف محل القرار كلما كان القرار أكثر نضجاً و تكاملاً و أقرب للنجاح و العكس بالعكس.

و لإنجاز متطلبات البحث العلمية فإن هناك جملة من الاسئلة ذات الصلة بالموضوع يلزم الإجابة عليها للوصول الى غايات البحث النهائية ومنها : ماهي المعلومات ؟ ما هو فرقها عن البيانات ؟ ماهية سماتها الرئيسية ؟ ما الاجهزه المكلفة بجمعها ؟ ما مراحل جمعها و تطور بنائها ؟ ما هو مفهوم صنع القرار ؟ ما النظريات المفسرة له ؟ و ماهي مراحل صنع القرار؟ و اخيراً ما هو اثر المعلومات على مراحل صنع القرار؟.

ثانياً : الإطار المفاهيمي لعملية صنع القرار (Decision Making Process)

تعد عملية صنع القرار بشكل عام عملية أزلية مرتبطة بشكل وثيق بوجود الإنسان و تطوره. فالقرار على المستوى الفردي يعد نشاطا ضروريا يمارس بشكل يومي و دائم حيث يحتاج كل فرد إلى مواجهة المشكلات اليومية و تحلياتها و اتخاذ القرار بشأنها لتصريف أموره الحياتية. بل إن التطور الحضاري للمجتمعات البشرية يرتبط بنشاط مؤسسة صنع القرار. حتى غدا هذا النشاط مركزياً في عملية تدبير الأمور و حل المشكلات و تحصيل المعرفة و حسم الصراعات و تحقيق المكاسب و بناء الحضارة.

١ - المفهوم :

إن عملية صنع القرار تعد من السمات التي تلازم الإنسان في ماضيه و حاضره و مستقبله لأن الله خلق الإنسان و معه كم هائل من الخلق المتنوع الذي هو بمثابة بدائل متعددة في كافة شؤون الحياة مما يفرض عليه لضمان نجاح أهدافه إجراء مفاضلة و تقويم لهذه البدائل قبل إعتماد أحدها ، و بذلك فإن عملية صنع القرار عملية لا يمكن للإنسان تخفيها سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المؤسسات المختلفة أو على مستوى النظام بشكل عام. و عملية صنع القرار هي الفيصل بين الفكر و الممارسة ، و تتطلب شرطين أساسيين لنجاحها على الأقل هما : توافر أكثر من بديل واحد متعلق بالموقف محل القرار، والثاني هو الإختيار الرشيد لبديل معين من بين مجموعة البدائل المتاحة^١. إن عملية صنع القرار تعد ظاهره كونية و حقيقة موضوعية ووظيفة

^١ - حمدي مصطفى المعاز ، وظائف الإدارة ، الطبعة الأولى ، دار الهضبة العربية ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١٥٥.

أساسية و ضرورية من وظائف النظم المعقدة بغض النظر عن طبيعة هذه النظم و إختلافاتها. و تتجلّى في مجموعة من العمليات المتّابطة و المتكاملة الراّمية إلى تشغيل النظام المعقّد.

و بشكل عام فإن عملية صنع القرار إنما هي ظاهرة معقّدة و مركبة يمكن تفكّيكها إلى مستويات مختلفة و من زوايا نظر متعدّدة إلى مجموعة من الوظائف الفرعية الشبكيّة أهمّها وظيفة اتخاذ القرار بمعناها الضيق^١. و بهذا المعنى فإن عملية صنع القرار تعرّف بشكلها الأضيق أي بدلالة عملية إتخاذ القرار التي هي عبارة عن اختيار بين مجموعة من بدائل مطروحة لحل مشكلة ما أو أزمة أو تسيير عمل معين^٢. فعلى الرغم من أن عملية إتخاذ القرار تستدعي حضور مراحل مكملة لها إلا أن معناها الدقيق يتذكر حول إختيار البديل الأنسب. إن عملية صنع القرار بمعناها الأوسع تتعدي هذا المعنى الأولي البسيط ، حيث تمثل بثلاث مراحل رئيسة الأولى تعرف بالمرحلة الفكرية و هي مرحلة ما قبل القرار أي مرحلة إعداد القرار ، و المرحلة الثانية و هي المرحلة التنظيمية أي مرحلة اتخاذ القرار أو ما تعرّف باختيار البديل الأنسب ، أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة السياسية اللاحقة للقرار أي مرحلة متابعة و تقويم القرار^٣. و هنا في هذه الدراسة سنركّز على عملية صنع القرار بمعناها الواسع مع عدم تجاهل أهمية اتخاذ القرار ضمن الإطار الأوسع للظاهرة.

لا تأتي عملية صنع القرار بصورة فجائية أو طارئة أو بصورة عبّشية بل تأتي بشكل منظم و مدروس لأنّها بالضرورة تحتاج إلى تراكم خبرة و دراية و جهد من الدراسة المعمقة لأوضاع معينة تدفع الجهة المعنية باتخاذ القرار نحو ما تصبو إليه الحاجة. إن ظاهرة صنع القرار ليست عملية فكرية محضة تمثل في ملاحظة الوضع و إدراكه و القدرة على التخمين أو الحدس فقط ، بل هي أيضاً مسألة اجتماعية و عمل بآليات معينة. و ما زال علماء الاجتماع مختلفين فيما بينهم حول

^١- ريتشارد سنایدر من بين أهم المهتمين بعملية صنع القرار الذين طرّقوا إلى هذا التعريف و أضافوا على القرار الطابع الاجتماعي وهو بشكل عام من أهم العلماء الذين طوروا نظرية صنع القرار الحديثة.

^٢- زياد عبد الوهاب ، آلية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية ، صحيفة الحوار المتمدن ، العدد ٢٥١٦ في ٤/٢٠٠٩.

^٣- انظر كل من مازن الرمضاني ، السياسة الخارجية دراسة نظرية ، مطبعة دار الحكمـة ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص ٣٦٧ ، و احمد النعيمي ، السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣١.

ما إذا كان القرار ينبع من أفكار الأفراد أم أن البيئة هي التي تقرره و تحدده ، بمعنى هل صانع القرار هو الذي يصوغ و يشكل القرار أم إنه يعكس هذا الواقع في قراره.

الملاحظ إن صناعة القرار تعد جانبا من الثقافة الإنسانية التي هي نتاج تفاعل الفرد والبيئة^١. وتشترك في عملية صنع القرار أطراف داخلية تعد جزء من نظام صنع القرار وأخرى خارجية مؤثرة بالقرار بشكل أو باخر. ففي إطار النظام السياسي تؤثر دوائر عددة في عملية صنع القرار السياسي منها الدوائر الرسمية التي تشكل بنية النظام القانونية ومنها الدوائر غير الرسمية كالأنحازات المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني وجماعات الضغط المختلفة وحتى القوى الخارجية الإقليمية والدولية، حيث يستشيرها النظام السياسي من خلال هيئات استشارية تقوم بعملية الرصد والبحث والاستشراف وتساعد في بلورة وبناء القرار المراد اتخاذة^٢. وعادة ما تتخذ القرارات في ظل ظروف مختلفة تجعل من مهمة النظر إليها بشكل خططي و موحد مسألة صعبة. فهناك قرارات تتخذ تحت ظروف عدم التأكد التام أو الجزئي، وأخرى تخضع لظروف المخاطرة وغيرها تتم في إطار التوجس التام أو الجزئي^٣. وقد تتخذ القرارات بشكل فردي أو جماعي مما يضفي عليها سمة الفردية أو الجماعية و سمة المشاركة أو الانفرادية تبعا لنوعيتها. غير إن هذا التباين في القرارات لم يحل دون منهجية المفهوم حيث تبدو المنهجية للمتبوع واضحة وتطوي على مقدار معقول ومقبول من التنظيم ومصداقية في التفسير. فجميع التعريفات لاتخاذ القرار مثلا تؤكد على عملية المفاضلة بشكل واعٍ ومدرك بين مجموعة بدائل متاحة و اختيار الأنسب منها لتحقيق المهدف^٤. إلا إن منهجية مفهوم صنع القرار الذي يتكلم عنه أنصار نظرية القرار ورؤيده بدورنا لا

^١ - جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي ، دار كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ٣٢٤.

^٢ - للمزيد في هذا الموضوع يمكن الرجوع مثلا إلى كل من أمين هويدي ، فن ادارة الازمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٢٥ ، ٢٠٠٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٧ . وكذلك خضر عباس ، الفاعلية السياسية الخارجية في عصر المعلوماتية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ١٧ ، بيروت ٢٠٠٨ .

^٣ - للمزيد انظر مثلا شمس الدين عبد الله ، مدخل في نظرية تحليل المشكلات واتخاذ القرارات الإدارية . مركز تطوير الإدارة الإنذاجية . وزارة الصناعة دمشق ٢٠٠٨ ص ٢٣ .

^٤ - خالد العوضي ، عملية اتخاذ القرار ، صحفة الملتقى الحر بتاريخ ١٨ / ١٢ / ٢٠٠٨ .

يمنع من التسليم بان أي تفسير في إطار النظرية ليس ثابتاً أو محافظاً على المعنى نفسه في مختلف أشكاله وأوقاته بشكل عام. مما يدفع باتجاه الحاجة نحو المزيد من إلقاء الضوء والتنظير حول بعض المفاهيم والمتغيرات الفرعية في إطار نظرية القرارات ومنها متغير المعلومات. الأمر الذي جعل من مهمة قياس اثر متغير متتحرك من ناحية المعنى باستمرار كالمعلومات على محمل عملية صنع القرار لاسيما في المجال السياسي مهمة صعبة و معقدة ، و ربما لم يتم حسم الجدل بصدقها لحد يومنا هذا. فهناك من يشكك في جدوى دراسة اثر المعلومات في القرارات و منهم من يجعلها الشرط الأساس في أي قرار... الخ. وبين هذا وذاك نسعى إلى إيجاد نوع من العلاقة المعقولة بين المتغيرين و ضمن الحد الأدنى للرضا على الأقل. وبشكل عام فإن القرار ليس هدفاً بقدر ما هو وسيلة لتحقيق هدف يتمثل في تحقيق مصلحة معينة، ولإنجاز هذا الهدف يذهب صانع القرار للقيام بجملة نشاطات تسبق القرار وأخرى تلحق به تسمى جميعاً مراحل عملية صنع القرار^١.

٢ - مراحل عملية صنع القرار

تمتاز مراحل عملية صنع القرار بانطوائهما على اختلافات نسبية بين المختصين في نظرية القرار لاسيما فيما يتعلق بالترتيب والتسمية و درجة الأهمية. فقد صار من المتفق عليه أن ليس هناك إتفاق معين أو حتمية لهذا الترتيب في هذه الممارسة العملية أو تلك. و هذا الإختلاف يشكل بدوره إشكالية جانبية تواجه البحث في إطار الكيفية التي يتم عبرها ترتيب هذه المراحل. فهناك من يقسم هذه المراحل إلى سبعة تبدأ بمرحلة تعريف الموقف و تنتهي بمرحلة إعادة النظر بالقرار مروراً بمرحلة تحديد الهدف ، البحث عن البديل ، اختيار البديل الأنسب ، تنفيذ القرار ، تقييم القرار^٢ . و منهم من يقسمها إلى أربعة مراحل هي التعرف على المشكلة و تحديدها ، تعريف المشكلة ، بحث البديل المتاحة ، تحليل مزايا و عيوب كل بديل^٣ . و هناك تقسيم آخر لمراحل اتخاذ القرار اعتمد من قبل عدد كبير من الباحثين تسمى بالمراحل العلمية لاتخاذ القرار والتي يرى فيها دسكارترز مثلاً إنما تحتوي ضمناً جميع المراحل التي

^١ - انظر في هذا المجال مازن الرمضاني ، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد الثاني ، العدد (٢) ، كلية القانون و السياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ١٤٨.

^٢ - للمزيد انظر سوسن أسماعيل ، استراتيجية الردع في ظل العقيادة العسكرية الأمريكية الجديدة و أثرها في استقرار النظام الدولي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ٢٠٠٦.

^٣ - احمد الصياغ ، مبادئ الإدارة ، الجزء الثاني ، دار عكاظ للطباعة والنشر ، جده ، ص ٩٣.

أوردها الباحثون وهي تحديد المشكلة ، عملية المراقبة ، الافتراضات الأساسية أي البدائل ، التجربة و التطبيق ، التصميم و التنفيذ ، الافتراضات مقبولة أو مرفوضة^١ . و إنطلاقاً من جملة أسباب منها أن أغلب الباحثين لم يتلقوا على وضع مراحل موحدة و التماهي الواضح بين بعضها البعض و بروز البعض منها الى الدرجة التي تعد في بعض المواقف مراحل أساسية من مراحل عملية صنع القرار ، و إن نسبة أهمية أي مرحلة من مراحل العملية يتوقف على موضوع القرار ذاته و على العوامل و المتغيرات الداخلية و البيئة المحيطة به أي عدم وجود نسبٍ ثابتة لأهمية كل مرحلة ، فضلاً عن أن ما تعرف بالمراحل الأساسية لعملية صنع القرار قد لا تفوق في أهميتها المراحل التي أغلقت من قبل بعض الباحثين بما يدفع بإتجاه إعادة النظر في عدد من المراحل أو أغلبها ، كما أن الأهمية التي قد نوليها لأية مرحلة من المراحل على حساب الأخرى تختلف بإختلاف مواضيع القرارات ذاتها و بيئتها ، نرى من الأحادي و لتلاته تجاهل بعض المراحل التي تمر بها عملية صنع القرار اقتفاء اثر او شرك الباحثين اللذين تطورو إلى مراحل صنع القرار بصيغتها الموسعة و التي هي كالتالي :

أ - تحديد المشكلة أو تعريف الموقف (Defining the Problem)

المشكلة هي الخراف و عدم توازن بين ما هو كائن و ما يجب إن يكون. و هي أول خطوة من خطوات صنع القرار و أخطرها لأن عدم التحديد الدقيق للمشكلة قد يؤدي إلى ضياع الوقت والجهد (لاسيما في ظل القرارات التي تعالج أوضاع حرجة و أزموية) في مشكلات فرعية لذلك فإن التحديد الدقيق للموقف يعد أساس فاعلية القرار^٢ . و تحديد المشكلة يتطلب معرفة ما تعرف بحالات الطبيعة التي تعني الظروف الداخلية و الخارجية للقرار التي إذا اختلفت اختلفت القرار. إن غاية السياسة الخارجية هو تحقيق الأهداف الخارجية للدولة وهو ما قد يصطدم بالأهداف الخارجية للدول الأخرى بما يعكس مشكلة و هذا يمثل موقف يتطلب الرد عليه بشكل يدفع صانع القرار إلى تحديد و تقييم درجة تأثيره كأول خطوة في عملية صنع القرار.

^١ - عدنان كرجي ضباب ، عمليات الاتصال وأثرها في اتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ١٩٩٠ ص ٥٨.

^٢ - حمدي مصطفى المعاز ، وظائف الإدارة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦١.

ب - جمع البيانات و المعلومات (Data and Information Collecting)

إن تحديد المشكلة يستلزم البحث عن العامل الاستراتيجي المحدد للموقف و الذي إذا أمكن السيطرة عليه بالوقت المناسب حلت المشكلة ، و هو ما يتطلب جمع البيانات و المعلومات الالزامية التي هي عبارة عن المعطيات البكر و الأرقام و الصور المرتبطة بالعالم الواقعى كما يعتمل فيه من أحداث^١.

و في حالة انعدام المعلومات أو قصورها فأن صانع القرار يضطر إلى الاعتماد على تصوراته و خبرته الشخصية التي قد تخضع للعواطف أحيانا و تؤدي إلى اتخاذ قرار مبني على رد فعل سلبي لا يستوعب كافة أبعاد الموقف و احتمالاته المستقبلية^٢.

ج - تحديد الهدف (Defined Objective)

و المدف هو وضع معين يقترب بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه غير تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد و الإمكانيات الالزامية للانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري إلى مرحلة الوجود أو التحقق المادي. و الأهداف تتطلب عملية إعادة تعريف وتبويب مستمرة كونها متفاعلة مع بعضها البعض و ذات طبيعة مركبة^٣.

د - تحديد و تطوير البديل (Develop Alternatives)

و تعني وجود خيارين أو أكثر لحل المشكلة. و يشترط في البديل أن تمتاز بأن تكون لها القدرة على حل المشكلة و ان تكون في حدود الإمكانيات و الموارد المتاحة^٤. و وجود احد

^١ - سعد غالب الياسين ، المعلوماتية و إدارة المعرفة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٦٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٠ ص ١٢٢.

^٢ - هاني الياس الحديشي ، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، الطبعة الأولى ، دار الرشيد للنشر ، وزارة الثقافة والإعلام ١٩٨٢ ص ٧٠.

^٣ - انظر كل من إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية دراسة نظرية في الأصول والنظريات ، جامعة الكويت ١٩٧١ ص ٨٨ ، و محمد السيد سليم ، السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير ، مجلة السياسة الدولية العدد ٩٨ ، مركز الدراسات السياسية والدولية بالأهرام ، القاهرة ١٩٨٩ ص ٦٩.

^٤ - للمزيد انظر كل من : جان غيتون ، الفكر و الحرب ، ترجمة أكرم ديوي ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٥٢. و خالد العوضي ، عملية إتخاذ القرار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤.

الشروطين دون الآخر ينفي سمة البديل القابل للاختيار، و يفضل لصانع القرار إن يحصر أكبر عدد ممكن من البديل الممكنا فرما تعتمد صحة البديل المختار على البديل التي تم اكتشافها^١.

ه - تقييم البديل (Evaluate the Alternatives)

و تتضمن إختياراً ذهنياً لكل بديل من حيث مزاياه و عيوبه و التكاليف و النتائج المرتبطة على تطبيقه و إحتمالات نجاحه بالمقارنة مع البديل الأخرى عبر تحديد قيمة كل بديل كماً و نوعاً^٢. إن خطوة التقييم هذه لا شك هي تتضمن عملاً معلوماتياً و تستند إليه.

و - اختيار البديل الأنسب (Decision Taking)

و هذه المرحلة هي لب عملية صنع القرار و جوهرها. و تعني ذهاب متخذ القرار إلى إجراء عملية المفاضلة بين بدليين على الأقل يتمتعان بقيمة متشابهة و يختار من بينهما الأكشن قدرة على إنجاز المهدف المطلوب بأقل خسارة ممكنة^٣. و هذا يتطلب أن يكون بين يدي صانع القرار كامل المعلومات الواضحة و الدقيقة و المتبلورة و أن يكون صانع القرار على درجة عالية من الذكاء و الدراسة ليؤدي دوراً مركزاً في اختيار البديل الأنسب و مراعاة ردود الفعل المتوقعة و حساب عوامل المخاطرة و الموارد و الوقت ... الخ. ففي دراسة أجريت لقياس درجة ذكاء رؤساء مجالس الإدارة و متخذي القرارات الإستراتيجية في الشركات الأمريكية العالمية على سبيل المثال وجد أن ذكاءهم أعلى نسبياً من ذكاء جماهير عامة الشعب الأمريكي^٤.

ز - تنفيذ القرار (Decision Implementation)

و يعني إصدار أمر من قبل متخذ القرار بهذا البديل و إبلاغه للجهات التنفيذية لتنفيذه و بالوقت نفسه متابعة عملية التنفيذ ، و هذه المرحلة تخرج عن وظيفة التخطيط إلى مرحلة المتابعة و

١- مجموعة مؤلفين ، المفاهيم الإدارية الحديثة ، الطبعة الأولى ، دار عكاظ للنشر والتوزيع ، جده ١٩٩٩ ص ١٨.

٢- للمزيد انظر كل من : حمدي مصطفى المعاز ، وظائف الادارة ، مصدر سبق ذكره ص ١٦٣ . و سعيد يس عامر ، الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة ، مركز وايد سيرفس للاستشارات و التطوير الإداري ، القاهرة ١٩٩٤ ص ٢١٠.

٣- مازن رمضاناني ، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٩ .

٤- للمزيد في هذا الموضوع انظر مثلاً حامد احمد رمضان ، الإدارة الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٣ ص ١٢٣ .

الرقابة^١ أي المرحلة السياسية. ويتم تنفيذ القرار في ضوء صيغ معينة تسمى وسائل تنفيذ القرار كالوسيلة الدبلوماسية، السياسية، العسكرية، الثقافية، الردع، المساعدات... الخ، حيث تقوم هذه الوسائل بنقل القرار من حالته النظرية إلى حالته العملية ومن هنا تتبع أهمية هذه الوسائل.

ح - تقييم القرار (Decision Evolution)

أي معرفة مدى تأثير القرار و قدرته على تحقيق المدف الذي اتخذ من أجله حيث تؤثر نوعية ردود أفعال البيئة الخارجية على درجة نجاح أو فشل القرار كلياً أو جزئياً الأمر الذي يدفع صناع القرار إلى تقييم ردود الأفعال الخارجية على قراراتهم عبر مقارنة نتائجها الفعلية مع النتائج المتوقعة. و لا تقتصر هذه المرحلة على تصحيح الانحراف في القرارات عبر متابعتها بل تحاول منع الانحرافات عبر تداخل عملية التقويم و المتابعة مع عملية اتخاذ القرار وتنفيذه^٢.

٣ - نماذج أو مقاربات اتخاذ القرار

و يقصد بها صيغ النشاط النمطي ذات السمة المعينة التي يعمد عبرها صناع القرار إلى استشفاف بدائل في حركتهم اللاحقة حيال المشكلة التي يجاوبون ثم اختيار واحد منها. و هناك أربعة نماذج رئيسية في هذا المجال^٣:

أ - نموذج الفاعل العقلاני (Rational Actor Model/RAM).

و يعتمد على مفهوم الإنتاج الحدي (Marginal Product) الاقتصادي كمؤشر في عملية صنع القرار ، و يفترض هذا النموذج أن صانع القرار هو إنسان كامل الرشد لذلك يمكنه التصرف بعقلانية الرجل الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق هدفه بموضوعية و بشكل لا يتأثر بمتغيرات ذاتية أو مادية مختلفة و ان عملية صنع القرار وفقاً لهذا النموذج تسعى إلى التركيز

^١ عبد السلام العدواني ، دور نظام الاتصالات في عملية صنع القرارات ، رسالة ماجستير . كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ١٩٩٢ ص ٤٩.

^٢ هاني الياس الحديبي ، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧.

^٣ روبرت كوبين و جون روبيو ، كيفية تحسين عملية اتخاذ القرارات التنظيمية ، ترجمة محمد عبد الفتاح ، المجلة العربية للإدارة ، العدد الثاني ، الجزء الحادي عشر ، الأردن ١٩٨٧ ص ١٦٦.

على أهمية تحقيق المنافع^١. و هدف الرجل الاقتصادي هو تعظيم العائد و تقليل الكلفة بافتراض أن صانع القرار لديه معلومات كاملة ليستطيع تحديد البدائل و التحليل الموضوعي و وضع حسابات الكلفة و المنفعة في حسبانه عند اتخاذ القرار^٢. و في ضوء هذا النموذج تبني العملية العقلانية الاقتصادية التي تسبق اتخاذ القرار على ثلاث خطوات متكاملة. الأولى تحديد جميع البدائل المختلطة ، الثانية هي تقويم هذه البدائل كافة من حيث منافعها و عيوبها ، والثالثة عقد مقارنة تحليلية بين هذه البدائل من أجل تثبيت المنفعة^٣. وقد أيد الكثير من المهتمين بالقرارات ذات الطابع الاقتصادي هذا النموذج لاسيما بعد تسارع و كثافة موجات التدوين الاقتصادي ثم سيادة بعض اهم سمات العولمة الاقتصادية بالشكل الذي جعل من النسق العالمي نسقاً اقتصادياً معرفياً^٤.

لقد تعرض هذا النموذج للكثير من نقاط النقد ، من أهمها ذلك الذي طرحته هيربرت سيمون (Herbert Simon)^{*} و هو أن صانع القرار لا يعمل دائماً في ظل الموضوعية المثالية بسبب عدم اكتمال المعلومات فضلاً عن وجود اعتبارات أخرى إلى جانب الربحية تحكم بالقرارات كالاعتبارات المعنوية^٥. و إننقد الكثير من المختصين في هذا المجال تركيز النموذج العقلاني على ضرورة تحقيق المنفعة القصوى أو الأمثلية في القرار مفضلين استخدام معايير أخرى كالرضا الذي لا يعني تعظيم النتائج بقدر ما يعني تحقيق نتائج مرضية في ظل الموضوعية المحدودة و هذا ما أكد عليه مثلاً المنهج الإداري.

^١ - للمزيد في هذا الموضوع انظر كل من : عادل حسن ، الإدارة ، مطبعة الوادي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية مصر ١٩٧٩ ص ٢٩٤ و محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، الطبعة الثانية ، مكتبة الهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٧ ص ٤٧٥ .

^٢ - عبد القادر محمد فهمي ، النظام السياسي الدولي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩٥ ص ٥٣ .

^٣ - للمزيد انظر إسماعيل صيري مقلد ، نظريات السياسة الدولية ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨٧ ص ٢٠٠ .

^٤ - راوية عبد العال وأدم سيفال ، هل تجاوزت العولمة ذروتها ، مجلة الثقافة العالمية (١٥٧) ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب ، الكويت ٢٠٠٩ .

^{*} - عالم سياسي اقتصادي إجتماعي نفسي أمريكي مشهور (١٩١٦ - ٢٠٠١) له عدة مؤلفات في العلوم الادارية و في نظرية صنع القرار على وجه الخصوص.

^٥ - سعيد يس عامر ، الفكر المعاصر في التسيير والإدارة ، مصدر سبق ذكره ص ٢٢٩ .

ب - النموذج الإداري (الرضاي)

و قد بُرِزَ هذا النموذج إثر تعذر تطبيق النموذج العقلاني الاقتصادي في الواقع نظراً لتعذر توافر الرشد المطلق في القرارات بسبب نقص المعلومات و تأثير متغيرات أخرى غير موضوعية. و يقوم هذا النموذج على وجود جانب من عدم الرشد طالما أن المعرفة الكاملة أمر يصعب تحقيقه عملياً. حيث يفترض هذا النموذج عدم تكامل المعلومات لذلك يبحث عن بديل مقبول ضمن ما يتوافر لديه من معلومات وبدائل متاحة ، أي يتخذ قراره بالإعتماد على الرشد المحدود. و صانع القرار هنا يكتفي بتحقيق ما يعده رحماً مرضياً عند البحث عن وسائل لرفع الأرباح إذا انخفضت عن معيار الرضا^١. فضلاً عن أن متخد القرار طبقاً للنموذج الإداري يراعي المعايير الإنسانية في قراره أكثر من متخد القرار طبقاً للنموذج الاقتصادي و يعترف بمحودية القدرة الإنسانية. و تعد هذه الفكرة الأقرب إلى الواقع طالما أن القرار يتعلق بالمستقبل و أن البديل الأمثل يمثل حالة نظرية تستلزم إشتراطات معينة يتذرع توفرها في الحياة العملية. و قد تبني علماء السياسة المهتمين بمنهج صنع القرار جانباً مهماً من فروض النموذج الإداري في عملية صنع القرار لاسيما أثناء الأزمات و القرارات التي لا تتحذ في ظل فسحة كافية من الوقت.

ج - المنهج العقدي

و ينطلق هذا النموذج من افتراض مؤداه إن صانع القرار كالرجل العقدي يعتمد إلى إسقاط مكونات نظامه العقدي على كيفية حصر البدائل و اختيار أحدها. أي يجعل من مدركاته و معتقداته الذاتية معياراً لقبول ما ينسجم و إياها من معلومات و رفض غيرها ، بمعنى أن صانع القرار يعتمد إلى البحث عن بعض البدائل المحتملة فقط وهي التي تنسجم مع عقائده الفلسفية والتي تأكّدت جدواها من تجربته السابقة^٢. و في هذا المجال يرى هولستي إن مواقف السياسة الخارجية مثلاً و الكيفية التي يختار صانع القرار على أساسها البدائل المختلفة يحكمها و

^١ - حمدي مصطفى المعاز ، مبادئ الإدارة ، مصدر سبق ذكره ص ١٧٢.

^٢ - للمزيد في هذا الموضوع انظر كل من : احمد النعيمي ، السياسة الخارجية ، ص ١٣١ . و عادل حسن ، الإدارة ، مصدر سبق ذكره ص ٣٠٧.

^٣ - مازن الرمضاني ، السياسة الخارجية دراسة نظرية ، مصدر سبق ذكره ص ٣٧٨.

يقررها إلى حد بعيد تصور واضعي السياسة الخارجية للبيئة و الواقع اللذين يحيطان بهم و يتعاملون معه. و هذا التصور قد يكون دقيقا و قريبا من الواقع و قد يكون عكس ذلك^١. و في ضوء هذا النموذج كلما سيطرت قيم معينة لدى صانع القرار كلما كان هناك اتجاه أكبر إن يتم اخذ القرار الذي يتفق مع القيم الشخصية المسيطرة لصانع القرار. و ما يؤخذ على هذا النموذج أنه لا يستطيع التوصل إلى قرارات موضوعية و دقيقة بشكل كاف بسبب اعتماده على القيم الشخصية لصانع القرار بشكل أساسي. و قد تطرق العديد من علماء السياسة الى الدور المؤثر لهذا النموذج في عملية صنع القرار السياسي الخارجي لا سيما في ضوء نقص المعلومات.

د - النموذج الكمي (الإحصائي)

و هو الذي يعتمد الأساليب الإحصائية و أساليب بحوث العمليات للمساعدة في تحقيق الموضوعية في القرارات وتدني درجة المخاطرة المرتبطة بها. أي إنه يُسهم في ترشيد القرارات عبر تحديد الأهداف و الفروض و درجة المخاطرة بأسلوب موضوعي نسبيا مقارنة مع الخبرة و الحكم الشخصي لصانع القرار الذي لا يعد كافياً لوحده لإتخاذ قرار رشيد مما أضفى نظوراً كبيراً على عملية صنع القرار و على أساس سليمة^٢. و يقوم هذا النموذج على أساس بناء هيكل رياضي يستخدم رموزاً لتصوير العلاقات بين المتغيرات و كل رمز يمثل متغيرا يمكن تعريفه ضمن معادلة تمكن من سعة و دقة اتخاذ القرار حتى لو كان عدد المتغيرات المستخدمة و عدد البدائل المتاحة خيالياً^٣.

و على الرغم من أهمية هذا النموذج لكنه يبقى قاصرا عن الإحاطة بجميع العوامل و الظروف الموضوعية الحيوية بالقرار لاسيما فيما يتعلق بحساب أثر و مقدار أهمية المتغيرات المتحركة بإستمرار في عملية صنع القرار كالمتغيرات النفسية لصانع القرار و المتغيرات المعنوية بشكل عام.

^١ - Holsti K.J. , International politics : A Framework for Analysis , 2nd Edition , Prentice Hall , London 1972 , p315.

^٢ - محمد نور وغازي إبراهيم ، نظم المعلومات المحوسبة ، الطبعة الأولى ، دار المناهج للنشر ، عمان ١٩٩٨ ص ٩٩.

^٣ - للمزيد في هذا الموضوع يمكن الرجوع مثلا إلى كل من عادل حسن ، الإدارة ، مصدر سبق ذكره ص ٢٩٢ و احمد الصياغ ، مبادئ الإدارة ، مصدر سبق ذكره ص ٩٩.

و بالحقيقة لا يمكن لنموذج معين من هذه النماذج بمفرده أن يفسر كل الاعتبارات التي على أساسها تتم عملية صنع القرار إلا إذا تشابك و تداخل مع النماذج الأخرى على ذلك النحو الذي يجعل كل واحد منها مكملاً للآخر إنطلاقاً من أن كل واحد من هذه النماذج يذهب إلى تفسير جزء من الإعتبارات التي يتم في ضوئها صنع القرار.

ثالثاً : المعلومات (Information)

في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي و في كتابه الشهير تحول السلطة (Power Shift) يقول الكاتب الأمريكي الشهير و المختص بقضايا المستقبليات ألفن توبلر (Alvin Toffler) : إن العالم يشهد الآن تحولاً في القوة الأساسية المسيطرة على حركته من القوة العسكرية و القوة الاقتصادية إلى نسق جديد يعتمد على قوة المعرفة و المعلومات ، و يرى توبلر : أن فرانسس بيكون قد استعاد في العصر الحديث مضمون قواعد صن تزو في حديثه عن السلطة التي تكلم عنها الأخير في الأسطورة اليابانية القديمة و التي ترمز إلى (السيف و الجوهرة و المرأة) ، و التي يرى بيكون ما يقابلها في العصر الحديث بـ (القوة و الثروة و المعرفة) و قد قدم توبلر إهتمامه بالمعرفة على المصادرين الآخرين للسلطة لأنه يرى : أن المعرفة تميّز بخصائص عن القوة و الثروة هما :

- ١ - تؤسس المعرفة لوجود المصادر الأخرى للسلطة و تحدد كيفية توظيفها.
 - ٢ - قابلية المعرفة للإستخدام لمضاعفة المتاح من المصادر الأخرى للسلطة و تحسين نوعيتها.
- و يستنتج توبلر من ذلك : أن المعرفة قوة مثلما هي مصدر لأعلى أنواع السلطة ، فهي من جهة تقلل إلى الحد الأدنى حاجة مستخدميها إلى المصادر الأخرى للسلطة و مواردها و من جهة أخرى ترفع إلى الحد الأعلى قدرة مستخدميها على تحقيق أكبر عدد من الأهداف و بأعلى مستوى من الربح لذلك فإن السلطة القائمة على المعرفة و المستمدّة من الإستخدام الأمثل لها تبدو عند توبلر جديرة بوصف (السلطة عالية النوعية)^١.

يتسم مفهوم المعلومات (Information Concept) بشكله المجرد بالتشعب ، لذا نجد مفردة معلومات (Information) تحمل فيما تحمله اختلافاً في طبيعة و شكل ماهيتها

^١ - خالد إسماعيل سرحان ، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١

عند الكثيرين سواء كانوا أفراداً أو جماعات ، مؤسسات أو دول ، منظمات محلية أو دولية ، معاهد بحاث أو مراكز معرفة أو أجهزة مخابرات و تحليل للمعلومات ... الخ و كلاً حسب تخصصه.

فعلى سبيل المثال فإن علماء الهندسة يعرفون المعلومات بشكل قد يختلف عن تعريف علماء الاقتصاد أو الكيمياء أو علماء السياسة . فالمتخصصون بالشؤون السياسية ينظرون للمعلومات على أنها عناصر ترتبط بالحفاظ على أمن الدولة عبر أداء الأجهزة الأمنية وأجهزة المعلومات الوطنية والدبلوماسية ، أي أجهزة جمع المعلومات . إلا أنها تبقى بالنهاية وسيلة منتظمة يستعملها الإنسان لتسجيل معارفه و خبراته ونقلها إلى الآخرين و الاستفادة من تراكمها ، و هي كذلك وسيلة لتعزيز وعي و إدراك الأفراد و الجماعات و زيادة تفاعلهم مع غيرهم من المجتمعات ، فضلاً عن التفاعل مع البيئة الداخلية و الخارجية التي تحيط بهم . و لأن الإنسان هو المتغير الرئيس المستقل في عملية أثر المعلومات على ما سواها ، فهو موجود بالمعلومات وهو المركب الذي تدور حوله و المنتفع الأساس من عملية الحصول عليها . و على الرغم من تطور و تعدد كل ما يدور في إطار متغير المعلومات و أجهزة حيازته و المتغيرات المرتبطة به إلا إن إطاره العام الذي يضم معناه و سماته الرئيسية و مصادر جمعه و مراحله و الغايات الأساسية للحصول عليه لا يزال ثابت الا و هو صياغة المعلومات بجعلها المدخل الأساس للنجاح في عملية صنع القرار .

المعلومات ومفرداتها معلومة هي كلمة مشتقة لغويًا في العربية من مادة (ع ل م) الذي تدور مشتقاته في نطاق العقل ووظائفه و يقابلها في اللغة الأجنبية الانكليزية كلمة (Information) ، والإعلام حالة خاصة من حالات التعبير عن أحد معاني الكلمة الأصلية وليس عن كامل معانيها . يرى العالم والفيلسوف الألماني الشهير توم ستونير (Tom Stonier)* في كتابه المعلومات والبناء الداخلي للكون (Information and the Internal Structure of the Universe) أن المعلومات هي إحدى الخصائص الأساسية للكون ، شأنها شأن المادة و الطاقة ، فهي ليست

* - توم ستونير (١٩٢٧ - ١٩٩٩) عالم أحياء و فيلسوف ألماني ولد في مدينة هامبورغ من أب ألماني يهودي و أم فرنسية سافر مع عائلته و هو بعمر ١٢ سنة إلى الولايات المتحدة و حاز على شهادة الدكتوراه في علوم الاحياء من جامعة بيل عام ١٩٥٥ . تركت أبحاثه على قضايا المعلوماتية و قدم نسخات معقولة عن تطور المفاهيم .

مقصورة على الكائنات الحية لكنها جزء من أي نظام يعرض عملية التنظيم. فإذا كانت الكتلة هي التعبير عن المادة و قوة الدفع هي التعبير عن الطاقة الميكانيكية فإن التنظيم هو التعبير عن المعلومات.^١ وفي تخصص علم المكتبات و المعلومات (Library and Information science) فهـي تغيـرـ الحالـةـ المـعـرـفـيـةـ لـلـمـتـلـقـيـ وـ هـيـ مـرـحـلـةـ وـسـطـىـ بـيـنـ الـبـيـانـاتـ (Data)ـ وـ الـعـرـفـةـ (Knowledge)ـ أيـ تـكـامـلـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـنـظـمـةـ وـ إـسـتـخـدـامـهـاـ فيـ شـيـءـ مـفـيدـ. وـ الـمـعـلـومـاتـ هيـ الـمـعـطـيـاتـ النـاتـجـةـ عـنـ معـالـجـةـ الـبـيـانـاتـ يـدـوـيـاـ أوـ حـاسـوـبـياـ أوـ بـالـحـالـتـيـنـ مـعـاـ وـ يـكـونـ لـهـ سـيـاقـ مـحـدـدـ وـ مـسـتـوـىـ عـالـ مـنـ الـمـوـثـقـيـةـ. وـ الـمـعـلـومـاتـ (Information)ـ تـخـتـلـفـ بـالـضـرـورـةـ عـنـ الـبـيـانـاتـ (Data)ـ ،ـ فـالـمـعـلـومـاتـ عـبـارـةـ عـنـ بـيـانـاتـ مـبـوـبـةـ وـ مـنـظـمـةـ ذاتـ تـأـثـيرـ فيـ عـمـلـيـاتـ التـخـطـيطـ وـ إـتـخـادـ الـقـرـارـ.^٢ـ أـوـ هـيـ نـتـاجـ تـشـكـلـ فـيـ الـظـواـهـرـ وـ الـحـقـائـقـ الـمـحـسـوـسـةـ أـلـاـ وـ هـيـ الـبـيـانـاتـ (Data)ـ وـ تـمـتـلـكـ قـيـمةـ مـعـرـفـيـةـ تـنـعـكـسـ آـثـارـهـاـ عـلـىـ أـغـلـبـ الـعـمـلـيـاتـ السـائـدـةـ فـيـ الـجـمـعـمـ.ـ كـمـاـ أنـ الـمـعـلـومـاتـ هـيـ إـلـيـشـارـاتـ وـ رـسـائـلـ الـتـيـ تـحـفـزـ صـنـاعـ الـقـرـارـ لـلـتـعـاـمـلـ مـعـ مـوـقـفـ مـعـيـنـ وـ تـعـتمـدـ فـاعـلـيـتـهـاـ عـلـىـ مـمـكـنـاتـ مـادـيـةـ وـ عـلـمـيـةـ وـ فـكـرـيـةـ ،ـ وـ بـذـلـكـ تـصـبـحـ أـدـأـةـ تـحـكـمـ الـبـيـانـةـ الـنـفـسـيـةـ إـلـىـ بـيـئةـ حـرـكـيـةـ.ـ وـ الـمـعـلـومـاتـ هـيـ الـبـيـانـاتـ الـمـصـوـغـةـ بـطـرـيـقـةـ هـادـفـةـ لـتـكـوـنـ أـسـاسـاـ لـإـتـخـادـ الـقـرـاراتـ.^٣ـ أـمـاـ الـبـيـانـاتـ (Data)ـ فـهـيـ عـبـارـةـ عـنـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الـحـقـائـقـ الـمـخـتـارـةـ الـتـيـ يـمـكـنـ اـسـتـخـلاـصـ نـتـائـجـ مـنـهـاـ.ـ وـ هـيـ مـعـطـيـاتـ خـامـ غـيرـ مـرـتبـةـ وـ حـقـائـقـ جـمـعـةـ لـكـنـهـاـ لـاـ تـعـدـ مـفـيـدـةـ فـيـ إـتـخـادـ الـقـرـاراتـ بـدـوـنـ مـعـالـجـةـ إـضـافـيـةـ،ـ كـمـاـ الـبـيـانـاتـ لـاـ تـنـعـكـسـ أـهـمـيـةـ لـدـىـ الـقـائـمـ بـجـمـعـهـاـ إـلـاـ فـيـ حـدـودـ الـمـؤـشـراتـ عـنـ مـوـضـوعـ مـعـيـنـ مـادـاـمـتـ تـعـبـرـ عـنـ موـادـ غـيرـ مـبـوـبـةـ لـيـسـ لـهـ تـأـثـيرـ فـيـ التـخـطـيطـ وـ إـتـخـادـ الـقـرـارـ.

^١- Tom Stonier , *Information and the Internal Structure of the Universe* , Spring , 1997, P92.

^٢- انس العزاوي ، نظم المعلومات و دورها في صنع القرار السياسي الخارجي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ١٩٩٩ ، ص. ٨.

^٣- حسن مظفر الرزو . الفضاء المعلوماتي ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ص ٦٨.

^٤- يسري صادق. نظم المعلومات للمواقع الأثرية العراقية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ص ٥٧.

^٥- حسن عماد و محمود سليمان ، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، ط ١ ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص ١٧.

فهي قد تكون بلا معنى لجهة ما و ذات معنى كبير لجهة اخرى. و تعد عملية تجميع المعلومات المرحلة الأولى في التعامل مع المعلومة تتخللها مجموعة من الخطوات كجمع البيانات و تبويبها و تصنيفها و تحليلها بتفكيك و دراسة و تركيب أجزائها و ربطها بغيرها من البيانات ثم تخزينها أو عرضها على صانع القرار لتبعد خطوات اخرى لاحقة^١. و يتم الحصول على المعلومات في اطار نظام معلوماتي معين وعلى وفق العوایات المطلوبة عبر مراحل مرتبة و منهجة هي المدخلات اي الحصول على البيانات (كما تم ذكره أعلاه) المتعلقة بالأحداث قبل أو اثناء تكون الموقف ثم المعالجة التي هي عبارة عن انتقاء المعلومات و تحديد قيمتها و جعلها جاهزة للقبول أو الرفض تبعاً للمعطيات المتوفرة، ثم المخرجات التي هي محصلة للمرحلتين السابقتين والمهدف منها تقديم حلول جاهزة وخيارات مختلفة ذات خصائص متكاملة الى حد ما تؤدي دوراً مهماً في عملية صنع القرار، وأخيراً التغذية الإسترجاعية أي التتحقق من إنجاز الأهداف من عدمها وتحديد نقاط الدقة و الإنحراف ابتعاداً لإتخاذ اجراءات تصحيحية لاحقة. وفي هذا الإطار فإن عملية الإتصال المعلوماتي ضمن نظام المعلومات الوطني مهمة جدا، فهي لا تعني الإقتصار على عملية نقل المعلومات فقط من البيئة الداخلية و الخارجية وتوصيلها الى النظام المعلوماتي بقدر ما تعني توصيل المعلومات داخل النظم الفرعية للنظام المعلوماتي الوطني و ربطها منطقياً مع غيرها و احداث التغيير فيها.

والمعلومات قد تكون رسمية وهي تلك الصادرة بشكل رسمي كالقوانين والتشريعات والبيانات والإعلانات الرسمية الصادرة من الجهات المخولة، أو تكون غير رسمية و هي الملاحظات التجارب والخبرات المشاعر و التصورات الشخصية التي تتحدد قيمتها تبعاً للجهة المستفيدة منها^٢. و نتيجة لارتفاع حجم الوحدات المختلفة (السياسية وغير السياسية) و تعدد حركة المتغيرات و التطور العلمي و التقني الذي طرأ على نظم المعلومات فقد اضيف لها اشكالاً

^١ - كليب سعد كليب. اقتصاد المعرفة والامن الاقتصادي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٩٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ٢٨ ص

^٢ - عبد الرحمن الدباغ و عماد الصباغ . مبادئ نظم المعلومات الادارية الحاسوبية ، ط١ ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٦ ص ٦

جديدة و متطرفة كنظام دعم و مساندة القرارات و النظم الخبرة التي تأخذ على عاتقها معالجة المعلومات المهمة لا سيما تلك التي تتسم بأبعاد استراتيجية خاصة بإتخاذ القرار. و نظم دعم القرارات هي شكل من أشكال نظم المعلومات التي تعتمد الأساليب التقنية لتقديم تقارير للإدارة العليا المسؤولة عن صنع القرار ، حيث تندمج فيها نظم فرعية الغرض منها تقديم بدائل لصانع القرار تساعد في إختيار أفضل بديل ممكن^١. أما نظم المعلومات الخبرة فهي نظم ذات قدرة على محاكاة اسلوب و قابليات الانسان الخبر و المتخصص في تقديم الإستشارة و تسمى نظم الذكاء الاصطناعي^٢.

و المعلومات ذات صلة بالمعرفة الإنسانية التي باتت تعد المدخل الأساس للنجاح الإستراتيجي ، فالمعرفة المتأتية من المعلومات تعمل على إنتاج قواعد منطقية تصلح للتوظيف أو توليد سلوك ذكي يتسم بالخبرة و المخكرة في معالجة الموقف^٣. لذلك فقد أخذت المعلومات تكتسب أهميتها المتعاظمة من واقع الدور الذي تمثله في تزويد الإنسان بما يحتاج إليه من معارف يستمد منها تقديراته و تصوراته لما يطلب منه القيام به لاسيما في البيئة التي تتميز بمنافسة حادة اذ تؤثر في التخطيط الإداري أو التكتيكي و الإستراتيجي و سياسة صنع القرار^٤.

متناز المعلومات بمجموعة من السمات تجعلها تختلف عن غيرها من السلع و الخدمات و اخرى يجعلها متشابهة مع غيرها و من هذه السمات :

^١- James c. Wetheerbe , System Analysis and Design: Traditional Structured and Advanced concepts and Techniques, 2nd Edition, West Published Co., 1988, p 381.

^٢- انظر كل من : هلال البياتي وعبد الرزاق محمد ، المدخل لنظم المعلومات الادارية ، ط ١ ، دار الكتب للطباعة و النشر ، الموصل ١٩٩٢ ، ص ٢٩٩ و كذلك حامد ربيع ، نظم المعلومات و عملية صنع القرار القومي ، مجلة معهد البحوث و الدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، العدد ١١ ، بغداد ١٩٨٢ ، ص ١٢١-١٢٠ . وكذلك حسن.

^٣- انظر كل من : سعد غالب الياسين ، المعلوماتية و ادارة المعرفة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤ . وكذلك حسن المظفر ، الفضاء المعلوماتي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦ .

^٤- سمية عباس ، اثر المعلومات في حسم الصراع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ص ٤١ .

- ١ - خاصية التمييـ و السـيـولة ، فـالمـلـعـلـومـاتـ ذاتـ قـدـرـةـ هـائـلـةـ عـلـىـ التـشـكـيلـ (إـعادـةـ الصـيـاغـةـ) ، فـعـلـىـ سـيـيلـ المـثالـ يـمـكـنـ تمـثـيلـ المـلـعـلـومـاتـ نـفـسـهـاـ فيـ صـورـ قـوـائـمـ أوـ أـشـكـالـ بـيـانـيـةـ أوـ رـسـومـ وـ صـورـ مـتـحـرـكـةـ أوـ أـصـوـاتـ نـاطـقـةـ أوـ خـلـيـطـ منـ هـذـاـ وـ ذـاكـ .
- ٢ - قـابـلـيـةـ نـقـلـهـاـ عـبـرـ مـسـارـاتـ مـحدـدةـ (الـإـنـتـقـالـ الـمـوجـهـ)ـ أوـ بـثـهـاـ عـلـىـ الـمـشـاعـ لـمـنـ يـرـغـبـ فيـ اـسـتـقـبـالـهـاـ .
- ٣ - بـيـنـماـ اـتـسـمـتـ الـعـنـاصـرـ الـمـادـيـةـ بـالـنـدرـةـ وـ هـوـ أـسـاسـ اـقـتصـادـهـاـ ،ـ تـتـمـيزـ الـمـلـعـلـومـاتـ بـالـلـوـفـرـةـ)ـ حـتـىـ لـذـاـ يـسـعـيـ مـنـتـجـوـهـاـ إـلـىـ وـضـعـ الـقـيـودـ عـلـىـ اـنـسـيـاـبـهـاـ خـلـقـ نـوـعـ مـنـ (الـنـدرـةـ الـمـصـطـنـعـةـ)ـ حـتـىـ تـصـبـ الـمـلـعـلـومـةـ سـلـعـةـ تـخـصـعـ لـقـوـائـنـ الـعـرـضـ وـ الـطـلـبـ ،ـ وـ هـكـذـاـ ظـهـرـ لـلـمـلـعـلـومـاتـ أـغـنـيـأـهـاـ وـ فـقـرـأـهـاـ وـ أـبـاطـرـهـاـ وـ خـدـامـهـاـ وـ سـمـاسـرـهـاـ وـ لـصـوصـهـاـ .
- ٤ - خـصـوـعـهـاـ لـقـانـونـ الـعـرـضـ وـ الـطـلـبـ وـ إـعـتـبارـاتـ السـوقـ وـ يـمـكـنـ تـصـدـيرـهـاـ وـ إـسـتـيرـادـهـاـ وـ قـدـ تـتـعـرـضـ لـمـتـغـيـراتـ التـضـخمـ أوـ الـكـسـادـ عـنـدـمـاـ تـزـيدـ عـنـ الـطـلـبـ أوـ تـنـقـصـ .
- ٥ - لـاـ تـفـنـيـعـهـاـ بـلـ إـنـ اـسـتـهـلـاـكـهـاـ يـزـيدـ مـنـ قـيـمـتـهـاـ وـ تـتـجـدـدـ إـلـىـ مـاـ لـاـ نـهاـيـةـ .
- ٦ - يـمـكـنـ اـسـتـخدـامـهـاـ مـنـ قـبـلـ عـدـدـ كـبـيرـ مـنـ النـاسـ فـيـ وـقـتـ وـاحـدـ .
- ٧ - لـاـ يـتـطـلـبـ اـنـتـاجـهـاـ اـضـافـةـ كـبـيرـةـ مـنـ الـمـوـارـدـ الـطـبـيـعـيـةـ كـمـاـ اـنـهـاـ لـاـ تـرـكـ ايـ مـخـلـفـاتـ مـلـوـثـةـ لـلـبيـئةـ .
- ٨ - يـصـبـعـ السـيـطرـةـ عـلـىـ اـنـتـشارـهـاـ بـعـدـ اـنـ اـصـبـحـ جـزـءـ مـنـهـاـ مـشـاعـاـ عـالـمـياـ ،ـ فـاـلـإـنـتـشارـ الـوـمـيـضـيـ لـهـاـ جـعـلـ مـنـ السـيـطرـةـ الـوـطـنـيـةـ عـلـيـهـاـ أـمـرـاـ غـيـرـ مـكـنـ عـمـلـيـاـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ وـجـودـ بـعـضـ الـقـوـانـينـ الـوـطـنـيـةـ وـ الـأـمـمـيـةـ الـتـيـ تـسـعـيـ لـلـحدـ مـنـ إـنـتـشارـهـاـ وـ حـصـرـهـاـ فـيـ إـطـارـ مـنـتـجـيـهـاـ كـقـوـانـينـ حـمـاـيـةـ حـقـوقـ الـمـلـكـيـةـ الـفـكـرـيـةـ فـيـ اـطـارـ مـنـظـمـةـ التـجـارـةـ الـعـالـمـيـةـ .ـ فـيـ مـقـابـلـ قـوـانـينـ حـمـاـيـةـ اـخـرىـ تـسـعـيـ لـتـأـمـيـنـ أـقـصـىـ حـرـيـةـ لـنـشـرـ الـمـلـعـلـومـاتـ بـوـصـفـهـاـ حـقـاـ أـصـيـأـ وـأـسـاسـيـاـ لـلـإـنـسـانـ .

٩ - تمتاز بسمات عديدة أخرى كالتجزئة و الضغط و التكثيف و الدمج و التلخيص و التحضير و الإستبدال و الإحلال و المخزن ... الخ^١.

تم عملية جمع مكونات المعلومات بجملة من المراحل الأساسية منها :

١ - الحصول على البيانات و جمعها عبر الواقع و الاتجاهات و الآراء.

٢ - تحليل و تقييم و ربط البيانات المتوفرة بالمشكلات بطريقة موضوعية و محيدة و التوفيق بين جزئياتها.

٣ - تنقية المعلومات عبر نوع كل ما هو ليس ضروري منها.

٤ - تحليل المعلومات المتبقية.

٥ - تركيز المعلومات التي تم تحليلها عبر عمليات الشرح و التوضيح من منطق السياسة السائدة.

٦ - تقويم المعلومات المركزة.

٧ - استخلاص النتائج و إطلاقها^٢.

إن زيادة هذه المراحل لا يعني دائماً أنها ظاهرة صحية ، فقد تعمل أحياناً (لا سيما أثناء قرارات الأزمة و القرارات الطارئة الأخرى) على تشويه المعلومة و فقدانها لبعض عناصرها الأساسية و عدم تأديتها لدورها و وظيفتها في المكان و الوقت المناسب ، حيث تتحول المعلومة في هذه الحالة إلى رواية تاريخية و مادة فاقدة لصلاحيتها في الفعل و التأثير في الأحداث. كما أن الدراسات المهتمة بمحال أثر المعلومات في صنع القرار فضلاً عن المؤسسات التنفيذية ذات الصلة ما عادت تتجاهل أهمية التمييز بين نوعية المعلومات التي تحتاجها الدول و المؤسسات في مجال صنع القرار للحفاظ على مصالحها الأساسية ، و نوعية المعلومات الموظفة لأغراض الإعلام و وسائل الإتصال الجماهيري المحلي و العالمي و التي تسهم في تكوين إتجاهات الرأي العام ، لأن الأخيرة هي

^١ - يمكن الرجوع في هذا الإطار إلى كل من كليب سعد كليب ، إقتصاد المعرفة و الامن الاقتصادي العربي ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨ وانطوان بطرس ، الشورات العلمية العظمى في القرن العشرين ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٩٤، ص ٢٢٢.

^٢ - خميس ناصر . نوع عملية صنع القرار التنظيمي ودور المعلومات فيها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، ١٩٩٣، ص ٣٧.

معلومات مشاع ملتقيها بينما المعلومات المتعلقة بصنع القرار هي معلومات مهمة (فوق عادية) مصاغة في تقارير رسمية خاصة محدودة التداول تميز بالدقة و المصداقية العالية. من هذا يتضح أن المعلومات تعني الكثير بالنسبة لصناعة القرار و ذات تأثير على وعيهم و ترجيح اختياراتهم و مسلكهم و نشاطاتهم و هي من ثم مرحلة فعالة و مؤثرة في دورة صنع القرار.

تنقسم مصادر المعلومات بشكل عام إلى نوعين رئيسين هما المصادر العلنية والمصادر السرية و منها (القنوات الدبلوماسية ، العلاقات العامة و الشخصية ، أجهزة المخابرات و الإستخبارات ، الإعلام ، أدوات و معدات الرصد و المتابعة المختلفة ، شبكات المعلومات الإلكترونية ... الخ). و تقدر المعلومات التي تستمد من المصادر العلنية بأقل من ٥٥% إلا أن خطورتها تكمن في طبيعتها الصناعية التضليلية لصالح الدول و المؤسسات التي تقف وراء صياغتها للتشويش على المعلومات الحقيقة^١. لذلك باتت الدول تعتمد بشكل أكبر على المصادر السرية المتمثلة بأجهزة المخابرات و التكنولوجيا المتقدمة المتعلقة بالرصد الإلكتروني و المتابعة المعلوماتية والإستطلاع الجوي و البري و البحري و الفضائي بعد أن فرضت الدول (حرصا على سلامتها ومنها) السرية على المعلومات المتعلقة بحركتها الخارجية ، لتؤدي بذلك دوراً مهما في عرقلة عملية الحصول على المعلومات الضرورية عن حقيقة أحد المواقف الخارجية مما يبقى أحد جوانب الموقف على الأقل غامضة. و غالباً ما تتم عملية جمع المعلومات في إطار التخصص و تعدد أجهزة الرقابة و التصحيف التي تحاكم المعلومات و تقارنها مع بعضها الآخر^٢.

ان تعدد الأجهزة يشير احياناً مشاكل متعددة منها التنافس بين الأجهزة والتشويش على المعلومات الا اذا ما تمت في اطار التنسيق التام والتجانس، وفي هذا الاطار يبرز اتجاهان مختلفان في بعض الرؤى الأول يرى ان واجب أجهزة جمع المعلومات ينتهي عند تقديم الحقائق بشكل خام الى صناع القرار إنطلاقاً من إمكانية واحتمالية عدم حيادية هذه الأجهزة التي قد تحرف المعلومة أو سقوط بعض عناصرها، ومن ثم قد تكون هذه الأجهزة معلومة غير دقيقة

^١ - حامد ربيع ، نظم المعلومات و عملية صنع القرار القومي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥ .

^٢ - مازن رمضاني ، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٤ .

وصورة مشوهة عن الموقف و من بين اهم مناصري هذا الرأي و دعاته هو هولستي^١ . اما الاتجاه الثاني فيرى العكس إذ إن قصر وظيفة جمع المعلومات مع النقل الألي للمعلومة يعكس عدم إستيعاب واضح للدور الاجبائي الذي يمكن ان تؤديه هذه الاجهزة في عملية صنع القرار ، فقرب هذه الأجهزة من الجوانب العملية للموقف يساعدها على تقديم تحليل و توصيات عن كيفية الرد عليها ، وقد كان روزناؤ و سنایدر و مازن الرمضاني و حامد ربيع وآخرين من بين اهم دعاة هذا الرأي^٢ . و بين هذا الرأي و ذاك يرى فريق ثالث أن أفضل الإتجاهات في هذا المجال هو أن تقوم أجهزة جمع المعلومات بنقل الموقف محل الإهتمام إلى صانع القرار كما هو مع تحليلها وتقييمها له فضلاً عن اقتراحاتها ، على أن يصار إلى القيام بالتحليل في الماكنة الرئيسة كتحليل أخير بهدف عزل المعلومات عن الضوضاء و الضياع و تحذب ضياع أجهزة جمع المعلومات في متأهات تشويش الموقف و تشويهه. و في هذا الإطار يرى حامد ربيع أن هناك ثلاثة مراحل رئيسية لتقييم المعلومات هي أولاً ربطها بالموقف بطريقة حيادية و موضوعية ، ثانياً ، إفراغها من أي عنصر ذاتي ، ثالثاً البحث عن مصدر آخر لدعمها ، مع الأخذ بنظر الإعتبار أن هذه المراحل لا تستوي دائمًا مع الواقع لا سيما أثناء الأزمات لكنها تساعد صناع القرار في إتخاذ القرار بطريقة أفضل^٣ .

بالنتيجة فإن حقيقة عملية جمع المعلومات هي أنها عملية ميكانيكية أما عملية تصفيية المعلومات فهي ذات أهمية بالغة كما أن عملية تقدير قيمتها و تقويمها ليست بالأمر السهل بسبب ضخامة المعلومات و تنوعها و حساسية العملية و دقتها و حجم الوعي و الخبرة المطلوبة لإجرائها على الوجه الصحيح المطابق لصيورة الأحداث. إن هذا التضخم و التنوع في إجراءات جمع و صياغة المعلومات و الحاجة المتزايدة لصانع القرار لأنواع متعددة و متباعدة من المعلومات فيما يتعلق بقراره و معرفة ما يدور حوله، وكذلك حاجته الى عملية تقوم واسعة تشتراك فيها

^١ - Holsti K.J. , International politics : A Framework for Analysis , 2nd Edition , Prentice Hall , London 1972 , p315.

^٢ - للمزيد في هذا المجال انظر : مازن الرمضاني . السياسة الخارجية دراسة نظرية ، مصدر سبق ذكره.

^٣ - حامد ربيع . نظم المعلومات وعملية صنع القرار القومي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٦ .

العديد من الأجهزة مع احتمالية تعارضها وتصادم وجهات نظرها وضياع الجهد المتعلق بجمع المعلومات فقد أصبحت عملية حيازة المعلومات الازمة لصنع القرار عملية صعبة ومعقدة ومهمة.

ثالثاً : أثر متغير المعلومات في مراحل عملية صنع القرار السياسي الخارجي

تؤدي المعلومات بالشكل الذي تم التطرق إليه وظيفة أساسية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي لأنّ هي المساهمة الخلاقة في ترشيد القرار إنطلاقاً من أن عملية صنع القرار عملية مستمرة وتمر بمراحل منهاجية تكمل إحداها الأخرى في إطار نظام تتفاعل فيه الخطوات التتابعية (المدخلات - العمليات - المخرجات - التغذية العكسية) و بشكل لا ينفصل عن بيئته الداخلية والخارجية ويعتمد في أدائه لوظائفه على تدفق مستمر للمعلومات عن البيئة التي لها صلة بعملية صنع القرار. حيث أصبحت المعلومة تعد من بين أهم شروط القرار الناجح ، وهي تمثل الطاقة التي يعمل بها صانع القرار لأنّها المنتج النهائي الذي تصنع الدول عبره سياستها الخارجية^١. وبقدر ما كانت المعلومات دقيقة وافية و يتم الحصول عليها في الوقت المناسب بقدر ما تكون القرارات ناجحة و معبرة عن الطموحات ، على ان تقترب بفاعلية صناع القرار في استخدامهم لها وكيفية تحديد وجهتها على ذلك النحو الذي يصب في خدمة الغايات النهائية. أما إذا لم يتم الحصول على المعلومات في الوقت المناسب لا سيما في القرارات التي يصبح فيها متغير الوقت متغيراً ضاغطاً بشكل سلبي على صانع القرار أي أثناء قرارات الأزمة ، أو إذا لم تكن المعلومات جديدة لا سيما في ضوء سرعة و تتبع الأحداث الدولية و تشابكها و تبعاً لذلك سرعة القرارات التي تحتاجها السياسة الدولية (حيث افقدت هذه السرعة المعلومات اهميتها عبر الزمن و حولت بعضها الى عناصر ثانوية في عملية ادراك الموقف بسبب اتساع الفرق الزمني بين استقبال النظام للمعلومة و وقت ولادة المعلومة) ، فإن ذلك سيدفع صانع القرار الى اتخاذ قراره وفقاً لمعلومات قديمة أو الجنوح الى التنبؤ والتکهن و اللجوء الى معلوماته الشخصية وتغليب سماته الشخصية ونظامه العقدي وتجاربه السابقة، الأمر الذي يشكل تحديداً موضوعية وواقعية القرار وكفاءته وفعاليته، وعنصر ضغط نفسي على صناع القرار، ويعرض عملية صنع القرار بمحملها

^١- جميل مطر ، حدود على السياسة في عالم بلا حدود ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٣٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ص .٨٢

تقييم دور وتأثير المعلومات في المراحل الأساسية المختلفة لعملية صنع القرار وكما يأتي:

١ - اثر المعلومات في تعريف الموقف و تحديده.

تبدأ عملية صنع القرار عادة بوجود حافر في بيئة القرار الداخلية أو الخارجية نتيجة سلوك معين يقوم به طرف آخر. و تؤدي الحوافر ذات الأبعاد الخارجية إلى خلق موقف تثير بطبيعتها مشكلة^١. وأهمية هذا الحافر أنه يعد البداية المحركة لعملية صنع القرار و يعرف هذا الحافر لدى صناع القرار و المتخصصين بعملية صنع القرار بالملقى ، و قد كان سنابير أول من أطلق تسمية تعريف الموقف على عملية تحليل تأثير الحافر على مصالح دولة صانع القرار^٢. و سواء كانت المشكلة اي الحافر هي فعل سياسي خارجي لدولة ما او رد فعل منها على فعل دولة اخرى فأن صانع القرار يقوم درجة تأثير هذه المشكلة او الموقف في مصالح دولته ، و هنا تلعب المعلومات دورها المهم في تعريف هذا الموقف و تحديده امام صانع القرار ، و إنطلاقا من أهمية المعلومات في هذه المرحلة بالنسبة لعملية صنع القرار راح البعض يطلق على عملية تفسير المعلومات بتعريف الموقف^٣. إن الإحاطة قبل كل شيء بالملقى إحاطة عميقة و إجراء تقدير له من مستلزمات القرار العقلاني ، و يتم ذلك عبر معرفة البيئة المحيطة بالفعل أو القرار من خلال تدفق المعلومات عن الموقف لا سيما إذا ما كانت نوعية المعلومات ذات قيمة حقيقة قادرة على إطلاع صانع القرار على حقيقة البيئة التي تحيط به لاتخاذ الفعل الضروري^٤. و في حالة نقص المعلومات عن الموقف فإن ذلك يؤدي إلى توسيع الفجوة بين مكونات الموقف و يؤدي الى أن تتم عملية صنع

^١ - ميلاد مفتاح الحراثي ، قضايا التخطيط و اتخاذ القرار و تنفيذ القرار في السياسة الخارجية الليبية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد ٢٨ ، الجمعية العربية للعلوم السياسية و مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠١٠ ص ١٧ .

^٢ - نقاً عن مازن الرمضاني . السياسة الدولية بحث في منهج اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد ١ ، كلية القانون والسياسة ، ١٩٧٦ ص ١٥٩ . وكذلك علي حسين نيسان ، صنع القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ١٩٩٧ ص ١٦ .

^٣ - ابراهيم سعد الدين وآخرون . كيف يصنع القرار في الوطن العربي ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٥ ص ١٠٣ .

^٤ - حميس ناصر ، نوع عملية صنع القرار التنظيمي و دور المعلومات فيها ، مصدر سبق ذكره ص ٧٥ .

القرار على أساس غير سليمة. كذلك فإن السرية التي تفرضها الدول على تدفق المعلومات لا سيما الإستراتيجية و المهمة منها تعقل عملية الحصول على المعلومات الالزمة المتعلقة بال موقف مما يعزز الفجوة بين الموقف كما هو وبين الموقف الذي يتناهى الى علم صانع القرار ، و تؤدي عوامل إضافية دوراً في هذا النقص منها عوائق مادية أو ضغط متغير الوقت ، أو بسبب اخطاء في أسلوب أجهزة الإتصال أو الرقابة المفروضة على مصادر المعلومات ، فضلاً عن ضعف نظام المعلومات الذي يشرف على نقل المعلومات الى صانع القرار^١. و تخذر العديد من الآراء تركيز أجهزة جمع المعلومات على ذلك الجانب من المعلومات التي تتطابق مع تحيزاتها الشخصية المسبقة أو التي تدعم بعض التوقعات أو الأحكام و تعزيز الانطباعات التي تحفظ بها ، مما يجعل صانع القرار يجهل حقيقة الموقف ومن ثم العجز عن اتخاذ القرار الصحيح لمعالجته^٢. كما ان لأجهزة نقل المعلومات مهمة توزيع المعلومات الى المكان الصالح لاستخدامها في اللحظة المناسبة خصوصاً أثناء الأزمة حيث تؤدي دقة وسرعة نقلها إلى صانع القرار دوراً في تحطي صانع القرار لضغط متغير الوقت^٣. وبالتالي فإن إطلاع صانع القرار بذلك التحوّل الدقيق و السريع و المفصل عن المعلومات ذات الصلة بالموقف يجعله متأهلاً لإتخاذ القرار المناسب لمعالجته.

٢ - تأثير المعلومات على إدراك المشكلة و تصور و تحديد الهدف من قبل صانع القرار.
تكتسب عملية إدراك المشكلة كما هي أهمية كبيرة. فعليها تتوقف سلامة القرار الذي سيتخذ حل المشكلة المطروحة عبر البحث عن المعلومات لاستيضاح أبعاد المحددات أو الفرص التي خلقها الموقف الجديد ذو الصلة بالمشكلة من أجل تسهيل مهمة صانع القرار في تحديد هدف سلوكه اللاحق^٤. و تشكل المعلومات عند هذه المرحلة نقطة مهمة و عمالةً حاسماً في نجاح

^١ - Holsti, K.J. , International politics : A Framework for Analysis 2nd Edition London , prentice Hall , 1972 , p236.

^٢ - اسماعيل صوري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٨.

^٣ - عبد اللطيف المياح . المعلوماتية وعملية صنع القرار السياسي الخارجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١.

^٤ - انظر كل من : بسيوني ابراهيم ، دور وسائل الاتصال في صنع القرار في الوطن العربي ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٤ ص ٩٠ . و كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية ، ط ١ ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٥ ص ١٣٨ .

أو فشل القرار و تبرز الجانب المهم في المشكلة القائمة لكي تحل بفاعلية. و عادة يعتمد صناع القرار في تقييمهم للموقف على المعلومات المتوفرة لهم عنه و في ضوء الانطباعات العقلية التي هي مجموع التغيرات النفسية الخاصة بهم و التي تدفعهم نحو اعطاء تعريف معين لنوعية الظروف السائدة حولهم ، و هنا يتوجه الإهتمام إلى دراسة هذه التغيرات في ضوء (تصور و إدراك) صناع القرار و بما عبارة عن الآراء الذاتية لصناع القرار عن الجوانب الرئيسية للبيئة المحيطة بهم ، فضلاً عن إنما يعنيان العلم أو الصورة التي تتكون في ذهن صانع القرار بصرف النظر عن الخصائص الموضوعية للحقيقة موضوع التعامل^١ . و قد أعطى الباحثون وزناً ضخماً للإدراك و أثره في صنع القرار عندما قالوا إن القرار السياسي لا يتشكل على النحو الذي عليه الموقف الفعلي بل يتحدد بدرجاته أكبر وفقاً لإدراك صانع القرار لذلك الموقف و التغيرات المؤثرة به ، و على ضوء ذلك فإن أهمية المعلومات تكمن في تأثيرها على كيفية إدراك صانع القرار لحقيقة الموقف و تخفف من وطأة و مساحة النسق العقدي لصانع القرار في القرار المتتخذ^٢ . فعوائد صانع القرار لها تأثير كبير في تفسيره للمعلومات كلما كانت هناك ثقة عالية فيها و تكون لها قدرة أكبر على التحكم بالقرار خاصة عندما تكون هناك كمية قليلة من المعلومات تتناقض معها. و لكن إذا كانت المعلومات دقيقة و كافية فسيكون صانع القرار أقرب إلى تعديل عقائده بموجب المعلومات الجديدة أو تأكيد معتقداته إذا كانت المعلومات تؤكد لها^٣ . لاسيما إذا ما كان صانع القرار يستعداد لتقبل المعلومات الجديدة أي يحمل تصوراً و إدراكاً افتتاحياً و بالعكس حيث يكون أكثر المعلومات في قراراته ضعيفاً حتى و إن توفرت الدقة في المعلومات ، غير أن هذا التوجه الاخير آخذ بالتراجع في العقود الأخيرة بعد تزايد أثر ثورة المعلومات عالمياً فضلاً عن تزايد التوجه نحو إلتزام صناع القرار بروحية العمل الجماعي الذي لا يمنع للعوائد الشخصية للقيادات السياسية أولوية على المعطيات الموضوعية التي تستند إلى قاعدة معلومات حقيقة.

^١ - هاني الياس الحديني ، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧

^٢ - عبد اللطيف المياح ، المعلوماتية وعملية صنع القرار السياسي الخارجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥

^٣ - انظر احمد الكفارنة ، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٢ ، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ص ١٩.

٣ - تأثير المعلومات في البحث عن البديل السلوكية و اختيار إحداها.

و تعني عملية البحث عن البديل تبع اثر الصيغة الخاصة المنظورة التي لها القدرة على معالجة المشكلة المترتبة بشكل يحقق الحد المرضي من الاهداف المطلوبة للجهة التي اصدرت القرار بأقل خسارة ممكنة. و كلما كان عدد البديل اكبر اتساعا و تنوعا كلما كانت حرية صانع القرار أوسع في اختيار البديل المرضي.

إن المعلومات المدخلة التي تبين لصانع القرار سمات المشكلة التي يتعاملون معها و في ضوء ما يتتوفر من معلومات و حقائق عن المشكلة لصنع القرار تبرز أمامهم جملة من البديل السلوكية المنظورة التي قد تكون محدودة أو واسعة و متعددة تبعاً لقييم و إتجاهات مفترضي القرار و نوعية خبرتهم أو بسبب نوع و مدى كفاية المعلومات المتاحة لهم^١. و يتكون نسق المعلومات من نوعين من المعلومات المدركة الأول هو الأولي الذي يدفع صانع القرار (و بالتواافق مع النسق العقديدي له) إلى اختيار بديل معين ، و الثاني هو المعلومات المسترجعة و هي تلك التي تحدد لصانع القرار مدى ملائمة ذلك البديل و في ضوء هذه المعلومات يمكن لصانع القرار ان يعدل أو يعزز العملية التي انتجهت البديل المختار^٢. و في ضوء هذه الأنساق المعلوماتية فأن صانع القرار يبحث عن البديل السلوكية في إطار طريقتين رئيسيتين هما :

أ - البحث عن البديل المتاحة و تحديد نتائج كل بديل مع تقدير إحتمال حدوث كل تلك النتائج كلما جدت معلومات ، أي أنها طريقة تتحرى الدقة في اختيار المعلومات و التعامل معها أكثر من غيرها في إطار ما يعرف بالإنموذج الرشيد.

ب -اما الطريقة الثانية و التي تعرف بالإنموذج المعرفي فهي التي تبحث عن البديل المتفقة مع السق العقديدي و خبرات و تصورات صانع القرار فقط

^١ - انظر أحمد النعيمي ، السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ص ٤٩ . و عبد اللطيف المياح ، المعلوماتية و عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، مصدر سبق ذكره ص ٥٤ .

^٢ - اياد عبد الكريم ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه غرب افريقيا بعد الحرب الباردة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ص ١٣ .

- و الواقع فإن المعلومات تؤدي عدة أدوار رئيسية في عملية اختيار البدائل من أهمها :
- ١ - إستكشاف البدائل لا سيما تلك البدائل التي تتسم بإمكانية التنفيذ أولاً وأن يسهم البديل في الوصول إلى النتيجة المرغوبة بالمقدار المرضي ثانياً.
 - ٢ - تحليل البدائل عبر إبراز المنفعة المتوقعة لكل بديل لو تم اختياره و تطبيقه.
 - ٣ - تكين صناع القرار عبر المعلومات المتوفرة عن كل بديل المقارنة بينها من حيث المزايا والعيوب المتوقعة^١.
 - ٤ - تؤدي دقة المعلومات دوراً جوهرياً في معرفة نوايا الخصوم و الاصدقاء بالشكل الذي يمنح صانع القرار فرصة ثمينة للتصريف بحرية أفضل لأن النوايا تسبق الفعل ومن ثم يجعل أمام صانع القرار فرصة أكبر للبحث في البدائل أمامه فضلاً عن البدائل التي تكتشف عبر دقة المعلومات ، مع الأخذ بالإعتبار إن مهمة اكتشاف النوايا لا سيما في الشؤون السياسية هي عملية صعبة و معقدة إلى حد بعيد.
 - ٥ - كما تؤدي دقة المعلومات دوراً أكبر في عملية اختيار البدائل في أوقات الأزمات عندما لا يسمح الوقت بالبحث عن معلومات إضافية أو أن أجهزة جمع المعلومات تسهم في إخفاء بدائل غير منظورة بسبب عدم معرفتها بما أو أن تكون معروفة لكنها مستبعدة نتيجة نقص المعلومات في إبراز جوانبها الإيجابية^٢. مما يدفع صانع القرار إلى الإختيار في ضوء معلومات غير مؤكدة أو حدوث تشويش في المعلومات الجديدة و في هذه الحالات لا يكون أمام صانع القرار لإكتشاف البديل الأفضل سوى عقائده المتعلقة بالملوقة الأمر الذي يعرض عملية صنع القرار بأكملها إلى خطر ازدياد الفجوة بين الموقف كما هو و الموقف المدرك من قبل صناع القرار.
 - وأخيراً فإن اختيار صناع القرار لأحد البدائل يوصلنا إلى ما يسمى بلحظة إتخاذ القرار (Decision Taking) و هي العملية التي يترجم صناع القرار فيها البدائل إلى فعل للاستجابة لتحولٍ معين هو المشكلة أو الموقف.

^١ - مازن رمضاني . في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٢

^٢ - احمد الكفارنة . العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ص ٣٤

رابعاً : أثر المعلومات في تنفيذ القرار و المراحل اللاحقة له

بعد ان يتم اتخاذ القرار السياسي الخارجي بمعنى اختيار بدائل معين كرد فعل على الموقف فإن القرار يتحول من الجانب النظري الى الجانب العملي التطبيقي عبر جملة من الوسائل المختلفة والمتكمالة مع بعضها بالوقت نفسه تسمى جميعاً بوسائل تنفيذ القرار والتي من أهمها الدبلوماسية، القوة الاقتصادية، الإعلام و الدعاية ، القوة العسكرية عبر استخدام السلاح أو التلويع به أي الردع، التكنولوجيا... الخ و قد تستخدم الدول واحدة من هذه الوسائل أو أكثر بنفس الوقت تبعاً لتقدير صناع القرار للمعطيات الداخلية و الخارجية الحيوية بالقرار المتخذ.^١ حيث يستند صناع القرار في تقييمهم هذا إلى المعلومات المتوفرة لديهم حول حياثات الموقف وبيئة القرار.

و تبعاً للمعلومات الواردة الى ماكينة صنع القرار عن نتائج تنفيذه و عن مدى فاعلية الوسائل المستخدمة في تنفيذه أو عدمها و عن وقت تنفيذ القرار و ردود الفعل الخارجية عليه ، أي مدى استجابة البيئة الخارجية له ليتسنى لصناع القرار اعادة تقويم درجةنجاحه أو فشله، يقوم صناع القرار بتقرير ما اذا كانوا سيعيدون النظر بالقرار عبر تكون موقف جديد يتطلب منهم قرار جديد يمر بمراحل صنع القرار المعروفة و طبقاً لمعلومات معدلة و ربما وسائل تنفيذ جديدة. قد يبدو للوهلة الأولى و لغير المختص و الخبير أن عنصر المعلومات الخاص بقرار معين ينتهي دوره عند مرحلة إتخاذ القرار (Decision Taking) و البدء بتنفيذه على أساس أن عملية اختيار البديل التي تمثل صلب عملية صنع القرار قد تمت و إنتهت ، و هذا تصور غير سليم كون عملية صنع القرار هي عملية حية قبلها الكائن البشري الحي و لا تكتمل دورة حياته إلا بتحقق و إنجاز الأهداف التي تعالجها أو ترك تلك الأهداف أو تعديلها و الذي سيكون بدوره قراراً آخر فرعياً ضمن إطار القرار العام.

إن المتابعات التي تلي مرحلة إتخاذ القرار و دور المعلومات فيها لا تقل أهميةً عن مرحلة ما قبل إتخاذ القرار و غالباً ما تشغّل الدول ذات التراث المؤسسي و الإداري تلك المرحلة

^١ - صبار محمد ، الكونغرس و عملية صنع القرار الداخلي الأمريكي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ٢٠٠٦ ، ص ١٧٥ . وكذلك مازن رمضاني ، السياسة الخارجية دراسة نظرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨٥ .

بإجراءات دراسة و تحقيق تحصي كل صغيرة وكبيرة و تستخلص الدروس و العبر للاستفادة منها في عمليات صنع القرار اللاحقة.

في هذا الإطار يمكن الحديث عن أمثلة عدة حية لعمليات جمع معلومات صاحبت تنفيذ عدة قرارات شهيرة و معروفة. و منها على سبيل المثال لا الحصر عمليات جمع المعلومات التي جاءت عقب حروب و عمليات عسكرية و أوضحت نقاط النجاح و الاخفاق فيها ، و من ذلك الدراسات العديدة التي رافقت العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان و العراق و التعديلات التالية التي جرت على الخطط استناداً إليها و منها خطط تعزيز القوات (Surge)

الخاتمة و الاستنتاجات (Conclusion) :

تعرفنا خلال هذه الدراسة على الطبيعة المتميزة لعملية صنع القرار وحضورها الدائم في حياة الفرد والجماعة والمجتمع والدولة بأ Formats و أشكال مختلفة و التي على أساس وجودها و أهميتها بني علماء في ميدان الاقتصاد والإدارة و الاجتماع والسياسة نظريات ومناهج مختلفة و بنماذج ومقاربات متعددة تارة توظف لأغراض التحليل و أخرى توظف لأغراض الوصف والتفسير فيما يستفاد من قسم آخر منها كخطوة عمل إسترشادية لما ينوي البعض القيام به بطريقة منضبطة و منظمة لتحقيق هدف ما. لقد أكدت الدراسة على الفرق المهم بين تناول عملية صنع القرار السياسي الخارجي كموضوع للتحليل على وفق نموذج منهجي يتم عبره دراسة مختلف جوانب السياسة الخارجية و بين تناولها كنظرية تفسيرية تدعم أهمية دور و شخصية صانع القرار.

لقد تبين من خلال الدراسة الدور الكبير و العظيم الذي تلعبه المعلومات في حياتنا وخصوصاً في لحظات و مفاصل القرار فيها كما أشار إلى ذلك العالمان توم ستونير (Tom Stonier) و آلفن توبلر (Alvin Toffler) و ما تعكسه الواقع و التطورات اليومية و تعاظم دور تكنولوجيا المعلومات فيها. بهذا تصل الدراسة إلى نتائجها النهائية بالإشارة إلى أن المعلومات كانت ولما تزل المتغير الأساس في عملية صنع القرار و الذي لا يمكن لصنع القرار تجاهل دوره وهم يستعدون لإتخاذ قراراً لهم إزاء البيئة التي أفرزت الموقف ذا الصلة، بل إن البعض من صناع القرار في الأنظمة المؤسساتية الديمقراطية لا يتزدّد في المجازفة بأمور عده وتحشم عناء التلاعب بالمعلومات وتوظيفها خدمة لأهداف معينة في السياسية الخارجية إدراكاً منه للدور

المحوري والجوهرى القاطع لها. لقد دعى ذلك مصادر جمع المعلومات المختلفة الرسمية وغير الرسمية للتنافس من أجل الحصول على المعلومات التي تدعم عمل صناع القرار مستعينين بما أفرزته ثورة المعلومات والإتصال من إمكانية فائقة في مجال الحصول على المعلومة وطرق تحليلها وتقديرها وبلوره استنتاجها. و من أجل أن تؤدي المعلومات دورها في عملية ترشيد القرار بالحد المرضي فإن ذلك يستدعي تميزها بجملة من الشروط الموضوعية منها الدقة والتقويم المناسب والواقعية والوضوح ... الخ الأمر الذي يدفع صناع القرار الى الالتزام بنتائج المعلومات الواردة في أغلب قراراتهم من أجل ضمان بخاختها وفعاليتها وعدم الاعتماد على ما يميله عليهم نظامهم.

إن هذا الموضوع المهم والمعقد والمتتطور بإستمرار وبشكل متزايد لاشك أن دراسة واحدة لا يمكنها من تغطية مختلف أبعاده إنما هي محاولة نأمل أن تتطور في المستقبل ومن الله التوفيق.

Information Role in Decision Making Process of Foreign Policy

Instructors:

Sa'ad Al- Sua'adi

Basma Al- Awqatee

Abstract

Today as a result of the great technological development, most of us have a mobile equipped with a camera, and have, by one way or another, a connection to the Internet. In a moment we can capture what we see and send it to the world via the Web sites. If we have some knowledge about software, then we will be able to manipulate images and videos and then be shown to millions. Also for any event happened,

we can watch it at home within moments via satellite, TV stations and networks, and Internet. Such developments contributed in publishing news and scandals, and make the actions and reactions out of our imagination. So, in such a way Abu Ghraib prison scandal spread, the Australian Julian Paul Assange through his Wikileaks website revealed some secrets, and also the popular protest in Tunisia, Egypt, Libya, Yemen, Syria spread to make political and strategic changes. All of these massive developments are built on the development of communication and Information Technology. Information has taken an increasing role in today's world due to the scientific and technological developments on more than one level, and is expected to have an increasing role in the near future, a matter that imposes on specialists to return and take in considerations this serious and dangerous, but new and developed aspect, and find out its impact on foreign policy.

On this basis, the research shows the centralized nature of decision making process in its comprehensive sense, and emphasizes its importance in the life of the individual, society, and state in different patterns and forms. It has indicated the significant difference between foreign policy decision making as a subject of analysis according to methodological pattern which studies various aspects of foreign policy and the elements affecting the forming it.

The research deals with the significant role of information in our life, especially in moments where decisions are made, as indicated by the two scientists Tom Stonier and Alvin Toffler, and as reflected by the facts and daily developments of the growing role of information technology.